- تقييم بيئة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

عطاالله لحسن

attalah_54@yahoo.fr

أستاذ مساعد قسم ا – كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و التسيير – جامعة سعيدة

أ.د بن حبيب عبد الرزاق

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية – جامعة تلمسان

الملخص:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا استراتيجيا في عملية التنمية وهي تشكل عوامل رئيسية دافعة للمنافسة والنمو وخلق فرص العمل، وبخاصة في البلدان النامية إلا أن ما يصل إلى 65% في المائة من النشاط الاقتصادي في تلك البلدان يحدث في القطاع غير الرسمي من الاقتصاد ولعل الإفراط في الإجراءات البيروقراطية والإجراءات الحكومية من شأنه أن يحول دون دخول الشركات إلى القطاع الرسمي.

و الهدف من هذه الدراسة هو تقييم أهم عناصر بيئة الأعمال في الجزائر مثل النظام المالي و الإدارة العمومية و إجراءات التجارة الخارجية و البنية التحتية.

Abstract :

Small and medium-sized enterprises occupy a strategic position in the development process, are key drivers of competition, growth and job creation, particularly in developing countries. But in these economies up to 65% of economic activity takes place in the informal sector. Firms may be prevented from entering the formal sector by excessive bureaucracy and regulation. The aim of this study is to evaluate the most important elements of the business environment in Algeria ,such as the financial system and the public administration and procedures of foreign trade and infrastructure.

مقدمة :

مما لا شك فيه فان المؤسسة الاقتصادية لا تنشط في الفراغ و إنما ضمن بيئة خارجية غالبا ما تتميز بالتطور والتغير السريع و تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد و الشمولية و الاتساع و قد خضعت هذه البيئة إلى تطورات كثيرة على صعيد مكوناتها و أبعادها نظرا لطبيعة التطور التكنولوجي و السياسي و الاقتصادي و المعرفي الحاصل في الآونة الأخيرة و ظهور بعض التحديات على مستوى هذه البيئة و المتمثلة في ثورة المعلومات و زيادة حدة المنافسة المحلية و العالمية ولذا فان المؤسسة الاقتصادية مجبرة على فهم هذه البيئة بشكل جيد و إدراك أبعادها مما يساعدها على رسم الإستراتيجية المناسبة و اتخاذ القرارات السليمة .

و إذا كانت المؤسسات الكبيرة تجد صعوبة في التعامل مع البيئة الخارجية نظرا للمواصفات التي ذكرناها آنفا فان المهمة ستكون أصعب بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا للخصائص التي تتميز بها مثل صغر الحجم و التي تمنع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الاستفادة من اقتصاديات الحجم التي تتمتع بها المؤسسات الكبيرة وصعوبة الحصول على عناصر الإنتاج مقارنة بالمؤسسات الكبيرة إلى جانب مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لصعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم و بالحجم المناسب و بشروط ميسرة عند التأسيس أو التوسع و لذا فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجب أن تحظى باهتمام خاص و مميز من طرف الحكومة و خاصة التي هي في طور الإنشاء و التأسيس .

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – بيئة الأعمال – الفرص و التهديدات– التنافسية.

أولا : مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1- تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تحتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة موقعا استراتيجيا في عملية التنمية و هي تشكل جوهر النسيج الاقتصادي و تساهم في توفير حصة لا يستهان بها من الوظائف و مناصب العمل و تساعد طبيعتها الديناميكية و قابليتها للتكيف بسهولة في تحسين القدرة التنافسية لأي اقتصاد في العالم .[1]

و على الرغم من وجود اتفاق عام بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث الحجم والأهمية، فإن هناك تفاوتا كبيرا في تعريف هذه المؤسسات على مستوى العالم.

و حسب دراسة قام بها البنك العالمي فان هناك أكثر من 60 تعريف تعتمده حوالي 75 دولة حيث أن بعض الدول يعتمد على عدد العمال كمعيار وحيد لتعريف و تحديد إذا ما كانت هذه المؤسسة تنتمي إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أم لا و هناك من يضيف إلى معيار عدد العمال معيار آخر و يتمثل في قيمة أصول المؤسسة أو حجم رقم الأعمال بالعملة المحلية إلا أن البعض يتحفظ على الاعتماد على العملة المحلية في تقييم هذه المعايير النقدية نظرا لاحتمال تعرض اقتصاد هذه الدولة لمعدل تضخم مرتفع فانه سيؤدي بالتالي إلى ظهور مشاكل في التعريف الدقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [2].

إلا انه يبقى معيار اليد العاملة هو الأكثر اعتماد نظرا لبساطته و سهولة جمع المعلومات عنه مقارنة برقم الأعمال و بقية أصول المؤسسة [3].

و يتضمن التعريف الشائع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاريع الأعمال المسجلة التي يقل عدد العاملين في كل منها عن 250موظفا . ويضع هذا التعريف الغالبية العظمى من الشركات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .وتشير التقديرات إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل على الأقل 95 في المائة من الشركات المسجلة في العالم؛ وفي أوروبا، مثلا، تزيد هذه النسبة عن 99 في المائة .ولتضييق هذه الفئة، يتم أحيانا تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الصغرى بأنها هي التي يعمل بها عدد أدنى من الموظفين مثل 5 أو 10 عاملين .ويمكن تقسيمها أكثر من ذلك إلى مؤسسات صغيرة الحجم ومؤسسات متوسطة الحجم، وإن كان هناك دائما قدر أقل من التوافق في الرأي بشأن نقطة التقسيم التصنيفي والفئوي فيما بينهما .وتتضمن المعايير البديلة لتعريف هذا القطاع المبيعات السنوية، و الأصول، وحجم القرض أو الاستثمار. [4]

الجدول رقم (01):تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [5]

حجم الشركة	عدد العاملين	الأصول	المبيعات السنوية
صغرى	اقل من 10	اقل من100 ألف دولار	اقل من 100ألف دولار
صغيرة	اقل من50	اقل من3 ملايين دولار	اقل من 3ملايين دولار
متوسطة	اقل من300	اقل من15 مليون دولار	اقل من 15مليون دولار

المصدر :دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – مؤسسة التمويل الدولية 2009 –

و حسب الاتحاد الأوربي فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل مؤسسة مستقلة تقوم بتشغيل اقل من 250 شخص و لا يتجاوز رقم أعمالها 50 مليون اورو و لا يتجاوز حصيلتها السنوية 43 مليون اورو .[6]

[1] United Nations Economie Commission for Africa Office for North Africa - SMEs actors for Sustainable Development in North Africa-2008 p1
[2] Michael Troilo , J.S. Juneja , Sailendra Narain, Masato Abe –policy guidebook for sme development in asia and the pacific Economic and Social Commission for Asia and the Pacific - United Nations 2012, p13
[3] OECD - Effective policies for small business a guide for the policy review process and strategic plans for micro, small and medium enterprise development - 2004 , p 20
[4] دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - مؤسسة التمويل الدولية 2009 ص 9
[5] دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة - مؤسسة التمويل الدولية 2009 ص 10
[6] European Commission - SME definition User guide and model declaration-2005, pp13-14

الجدول رقم (02) :تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف المؤسسة المالية الدولية IFC [7]

المؤشرات	المؤسسة المصغرة	المؤسسة الصغيرة	المؤسسة المتوسطة
العمال	اقل من 10	من 10 الى 50	من 50 الى 300
المداخيل السنوية	اقل من100000	من 10000 $الى300000 $	من 300000 $الى 3000000$

IFC - Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management - 2012

2 -تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون الجزائري:

[8]حسب القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤرخ في سنة 2001 تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها:

- مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.
- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار .

3-واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

حسب الجدول رقم (03)فان هناك تطور في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الا انه مقارنة بالدول المتطورة فان هناك نقص كبير لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة لعدد السكان الإجمالي للجزائر حيث بالرجوع إلى بعض الإحصائيات المتوفرة بالنسبة لعدد المؤسسات في الدول المتطورة في سنة 2006 فانه لكل 1000 نسمة يقابلها 62 مؤسسة صغيرة و متوسطة مقارنة بالجزائر و بالرجوع الى إحصائيات 2006 فان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كان يقارب 376767 أي أن كل 1000 نسمة يقابلها 12 مؤسسة أي اقل 5 مرات من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول المتقدمة .

الجدول رقم (03:)عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الخمس سنوات الأخيرة[9]

السنة	2009	2010	2011
عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	587494	619072	659309
عدد مناصب العمل	1546584	1625686	1724197

Source: Mipi , bulletin d'information statistique de la PME ,2010- 2012

[7] IFC - Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management - 2012 , p1

[8]القانون رقم 01 -18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

[9] Mipi , bulletin d'information statistique de la PME ,2010- 2012 , pp8-10

الجدول رقم (04) :تطور PIB خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للمؤسسات (القيمة بالمليار دج)[10]

الطابع القانوني	2008		2009		2010	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
مساهمة القطاع العام في PIB	760.92	17.55%	816.8	16.41%	827.53	15.02%
مساهمة القطاع الخاص في PIB	3574.07	82.45%	4162.02	83.59%	4681.7	84.98%
المجموع	4334.99	100%	4978.82	100%	5509.2	100%

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 مارس 2012

من خلال القراءة الأولية للجدول رقم 05 يتبين أن اغلب الدول المتطورة و الصاعدة تشترك في النسبة المرتفعة جدا لعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالعدد الإجمالي لعدد المؤسسات أي بنسبة تتجاوز 99% مقارنة بالجزائر حيث لم يتعد نسبة 70%في حين أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات فهي تختلف من دولة لأخرى انطلاقا من أعلى نسبة للصين و المتمثلة في 69.2% إلى أدنى نسبة لدولة سنغافورة و المتمثلة في 16% في حين إذا رجعنا إلى الاقتصاد الجزائري فان كل الاقتصاد الجزائري ماعدا المحروقات لا يشكل نسبة 3% من الصادرات الجزائرية و لا تشكل مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في هذا المجال إلا نسبة 2.64 حسب إحصائيات 2011أما بالنسبة لمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة نسب التشغيل فهي تتجاوز 50% بالنسبة لكل الدول المتطورة الصاعدة في حين أن بعض الدول تجاوزت فيه هذه النسبة 70% و هذا يدل على الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العالم أما في الجزائر فان مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التشغيل لا يزال بعيد عن النسب العالمية بحيث انه لم يتجاوز نسبة 18% في سنة 2011 و هذا نظرا لاستيعاب الإدارة و المؤسسات التربوية و الرسمية للعدد الكبير لليد العاملة و الموظفين في الجزائر.

الجدول رقم (05) :مساهمة PME في اقتصاديات الدول المتقدمة و الصاعدة من 2001-2009 [11]

الدولة	مساهمة PME في PIB	مساهمة PMEفي الصادرات	معدل PME بالنسبة لاجمالي المؤسسات	مساهمة PME في مجال التشغيل
الجزائر	85% PIBخارج المحروقات2010)	2.64% (2011)	70% (2011)	18 % (2011)
فرنسا	23%	42.4%	99.8%	61.4%
ألمانيا	41%	55.9%	99.7%	79%
اليابان	13%	53.8%	99.7%	70.2%
اسبانيا	23%	68.5%	99.9%	78.7%
المملكة المتحدة	28%	45.9%	99.6%	54%
الولايات المتحدة	11%	22.2%	99.9%	55.8%
الصين	27%	69.2%	99%	74.5%

[10] وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 20 مارس 2012 ص 54

[11] Masato Abe - Michael Troilo - J.S. Juneja - Sailendra Narain - Policy Guidebook for SME Development in Asia and the Pacific United Nations - United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific- 2012 , P 21

الهند	20%	40%	n.a	74.5%
اندونيسيا	24%	20%	99.9%	99.6%
ماليزيا	96%	19%	99.2%	59%
كوريا الجنوبية	50%	39%	99.9%	87.7%
سنغافورة	22.1%	16%	91.5%	51.8%
تايوان	n.a	17%	97.8%	77.2
تايلاند	57.5%	30.6%	99.6%	69%
الفيتنام	68%	20%	99.9%	77.3%

Masato Abe - Michael Troilo - J.S. Juneja - Sailendra Narain - Policy Guidebook for SME Development in Asia and the Pacific United Nations - United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific- 2012

ثانيا بيئة الأعمال في الجزائر :

1-مفهوم بيئة الأعمال :

البيئة هي مجموعة العوامل التي تؤدي إلى خلق الفرص و التهديدات للمنظمة حيث يركز هذا المفهوم على إبراز دور البيئة في رسم إستراتيجية المنظمة و لكي تتمكن المنظمة من فهم البيئة المحيطة بها عليها أن تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسين هما درجة التعقيد البيئي و الذي يتضمن وجود عدد كبير من المتغيرات البيئية التي تؤثر في استراتيجيات المنظمة و نشاطاتها أما العامل الثاني فهو الاضطراب البيئي و الذي يشير إلى ديناميكية البيئة أو معدل التغيير في العوامل المكونة لها[12] و تتمثل البيئة الخارجية العامة للمنظمة في تلك المتغيرات التي تنشا و تتغير خارج المنظمة و التي تؤدي إلى تغير حتمي في مسار المنظمة و لكن المنظمة لا تستطيع أن تؤثر فيها [13] و تتكون بيئة المؤسسة من من مجموعة من المنظمات و الفاعلين و الأحداث حيث أن وجودها المؤكد قابل للتأثير في سلوك و أداء المؤسسة. [14] وتشير البيئة الخارجية العامة إلى مجموع القطاعات البيئية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و السياسية و التكنولوجية التي تعمل منظمة الأعمال في إطارها و تتأثر بها و تتبادل التأثير معها .[15]

و من خلال التحليل الاستراتيجي يتبين ان بيئة المؤسسة هي مصدر التأثير و الضغط أو العراقيل التي تؤثر على قرارات المؤسسة لهذا فان تحليل بيئة المؤسسة هو مهم من اجل تحديد وضعية و ظروف التي ستنافس من خلالها [16] و يمكن أن يؤثر المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة على أدائها بشكل ايجابي او سلبي و حسب دراسات قامت بها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فان بيئة المؤسسات في الدول النامية تتميز بوجود بعض المعوقات الهيكلية و الخلل التنظيمي[17] وتعتبر دراسة البيئة المحيطة بالمنظمة من الخطوات الهامة في تصميم الإستراتيجية العامة للمنظمة و كذا إستراتيجية الموارد البشرية نظرا لان المنظمة جزء من المجتمع تتأثر به و تؤثر فيه و يقصد بالبيئة المحيطة بالمنظمة القوى و الكيانات و العوامل و العوامل التي تحيط بالمنظمة و تكون ذات تأثير حالي أو محتمل عليها.

و نظرا لارتباط الفرص و التهديدات بالعوامل البيئية الخارجية و التي تتسم بالتغير الدائم من وقت لآخر فانه من الواجب على مديري المؤسسات دراسة الآثار المترتبة و المرتبطة بتلك العوامل و التغيرات بشكل مستمر بحيث لا يقتصر ذلك عند مرحلة وضع الاستراتيجيات فقط و إنما يستمر أثناء التنفيذ و عند الرقابة و تقييم تلك الإستراتيجية.[18]

2-واقع بيئة الأعمال في الجزائر:

حسب بعض المحللين الاقتصاديين فان القيود المرتبطة ببيئة الأعمال في الجزائر يمكن إجمالها في قسمين أساسين الأول مرتبط بسوق عوامل الإنتاج و المتمثل في القروض البنكية و الحصول على العقار الصناعي أما القسم الثاني فهو متعلق بإطار الحكم و طبيعة السوق و المتمثل في السوق الموازية و المنافسة الغير الشرعية ثم تليها معدل الضرائب وعدم اليقين في السياسات الاقتصادية و تفشي ظاهرة

[12] ا د صالح عبد الرضا رشيد- ا م د إحسان دهش جلاب- الإدارة الإستراتيجية مدخل تكاملي دار المناهج للنشر و التوزيع 2008 - ص100
[13] الدكتور فلاح حسن عداي الحسيني -الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة - دار وائل للنشر- الطبعة الثانية 2006 - ص 69
[14] Jean -pierre Brechet – gestion stratégique- édition eska , 1996 ,p44
[15] طاهر محسن الغالبي ,الأستاذ وائل محمد صبحي إدريس -الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل- دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2007 - ص256
[16] Strategor – politique générale de l'entreprise -4edition Dunod, 2005 p 18
[17] ONUDI - guide méthodologique restructuration, mise à niveau et compétitivité industrielle vienne 2002 p13
[18] الدكتور محمد سمير احمد -الإدارة الإستراتيجية و تنمية الموارد البشرية -دار المسيرة الطبعة الأولى 2009

الفساد.[19] و البعض الآخر يرى أن بيئة الأعمال في الجزائر غير ملائمة لتعزيز و تقوية التنافسية في الأسواق المحلية و الجهوية و الدولية و لعل اكبر العراقيل التي تمس محيط الأعمال تتمثل فيما يلي :

- صعوبة الحصول التمويل حيث أن نقص الفعالية لدى النظام البنكي و المالي الجزائري هو من أهم العوامل التي تفسر نقص الاستثمار في الجزائر و يعتبر النظام البنكي و المالي عنصر معرقل و الذي يساهم في تشديد القيود المالية للمؤسسات .[20]
- قيود مرتبطة بالعقار الصناعي .
- مشاكل تتعلق بالمجال الجبائي.
- هروب المؤسسات نحو الاقتصاد الموازي .
- نقص نظام للمعلومات خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ضعف خدمات دعم و إسناد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[21]

3– دراسة بيئة الأعمال في الجزائر حسب تقارير ممارسة أنشطة الأعمال المنجز من طرف الشركة المالية الدولية

بالرغم أن هذه الملاحظات حول بيئة الأعمال يمكن أن تكون صحيحة إلا أن هناك نقص كبير في إجراء عملية قياس لتطور بيئة الأعمال في الجزائر مقارنة بالدول الأخرى و ضمن هذا الإطار فان هناك مجموعة من الهيئات الاقتصادية الدولية تقوم بإجراء هذا النوع من الدراسات و أبرزها هي مؤسسة التمويل الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي حيث تصدر مؤسسة التمويل الدولية تقريرا سنويا حول ممارسة أنشطة الأعمال و يهتم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال أساسا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يقيس الإجراءات الحكومية المطبقة عليها و الهدف الأساسي للتقرير يتمثل في توفير أساس موضوعي لفهم طبيعة البيئة الإجرائية لأنشطة الأعمال التجارية والعمل على تحسينها والارتقاء بها [22].

الجدول رقم (06) : مقارنة بيئة الأعمال الجزائر مع بعض الدول الصاعدة لسنة 2013[23]

المؤشرات	الجزائر	المغرب	تونس	ماليزيا	مصر
تسهيل ممارسة الأعمال	152	97	50	12	109

The World Bank and the International Finance Corporation – Doing business 2013

الجدول رقم(07):مقارنة بدء النشاط التجاري بين الجزائر و بعض الدول لسنة 2013 [24]

البلد	الترتيب	الوقت بالأيام	عدد الإجراءات
الجزائر	156	25	14
المغرب	56	12	6
تونس	66	11	10
مصر	26	7	6

The World Bank and the International Finance Corporation – Doing business 2013.

و حسب الجدول رقم (07)فان الجزائر تحتل مرتبة متأخرة مقارنة بالدول الأخرى حيث يتطلب البدء في ممارسة اي نشاط اقتصادي14 إجراء إداري و يستغرق 25 يوم من الوقت و يمكن تفسير هذا الأمر بتفشي ظاهرة البيروقراطية و الروتين الإداري التي تتميز به الإدارة الجزائرية .

[19] M. C. BELMIHOUB - Le comportement de l'entrepreneur privé face aux contraintes institutionnelles : approche à partir de données d'enquêtes et de panels sur la PME privée en Algérie - Colloque International : « Création d'entreprises et territoires » Tamanrasset : 03 et 04 Décembre 2006 Communication de, ENA, CREAD Algérie ,p4

[20] Youcef Benabdallah- L'Algérie face à la mondialisation- Fondation friedrich ebert, 2008, p48

[21] Samy BENNACEUR, Adel BEN YOUSSEF, Samir GHAZOUANI, Hatem M.HEN Evaluation des politiques de Mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie – Femise research programme 2006-2007 ,P 40

[22] مؤسسة التمويل الدولية و البنك العالمي - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2010

[23] World Bank and, the International Finance Corporation- Doing business, op.cit, 2013, p 3 .

[24] World Bank and, the International Finance Corporation- Doing business, 2013 op.cit,, p 146.

الجدول رقم(08):مقارنة إجراءات التجارة الخارجية بين الجزائر و بعض الدول لسنة 2013 [25]

	الترتيب	عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد	الوقت اللازم لإتمام الاستيراد(بالأيام)	عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير	الوقت اللازم لإتمام التصدير (أيام)
الجزائر	129	9	27	8	17
تونس	30	7	17	4	13
المغرب	47	8	16	6	11
مصر	70	9	13	8	12

The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2013.

حسب الجدول رقم(08) إلى جانب الترتيب الأخير للجزائر بالنسبة لإجراءات التجارة الخارجية فان الملفت للانتباه هو الوقت اللازم للتصدير حيث يتطلب 17 يوما و هو الأعلى بالنسبة للدول الأخرى و لا شك فان هذا الوقت الكبير هو تكلفة بحد ذاتها يتحمله المتعامل الاقتصادي الجزائري للدخول إلى الأسواق الخارجية و هذا ما يقلل من فرصة الحصول على الميزة التنافسية للمؤسسة الجزائرية مقارنة بمؤسسات الدول الأخرى.

الجدول رقم (09):مقارنة الحصول على الكهرباء بين الجزائر و بعض الدول لسنة 2013[26]

الدولة	Rank	عدد الإجراءات	الوقت (أيام)
الجزائر	165	6	159
المغرب	92	5	62
تونس	51	4	65
مصر	99	7	54

The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2013

يشير الجدول رقم (09)إلى ترتيب الجزائر في مجال البنية التحتية و خصوصا في مجال الحصول على الكهرباء و ما يمثله هذا العنصر من أهمية بالنسبة للنشاط الصناعي و الفلاحي و الخدماتي حيث يتضح من خلال الجدول الترتيب الكارثي للجزائر في خذا المجال و الابتعاد بدرجات كبيرة عن الدول الأخرى.

الجدول رقم 10 ترتيب لبعض مؤشرات ممارسة الأعمال في الجزائر ابتداءا من 2007 إلى غاية 2014

	2007	**2008**	**2009**	**2010**	**2012**	**2013**	**2014**
سهولة ممارسة الأعمال	**116**	**125**	**132**	**136**	**148**	**152**	**153**
بدء النشاط التجاري	120	131	141	148	153	156	164
استخراج التراخيص	117	108	112	110	118	138	147
توظيف العاملين	93	118	118	122	****	****	****
تسجيل الملكية	152	156	162	160	167	172	176
حماية المستثمرين	60	64	70	73	79	82	98
دفع الضرائب	169	157	166	168	164	170	174
الحصول على الائتمان	117	115	131	135	150	129	130
التجارة عبر الحدود	109	114	118	122	127	129	133

[25] The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2013, op.cit,, pp161-201.
[26] The World Bank and the International Finance Corporation - Doing business 2013, op.cit, pp161-201.

إنفاذ العقود	61	117	126	123	122	126	129
تصفية النشاط التجاري	41	45	49	51	59	62	60

من إعداد الباحث انطلاقا من تقارير المؤسسة المالية الدولية من 2007-2014

شرح لمكونات ترتيب سهولة ممارسة الأعمال

بدء النشاط التجاري

الإجراءات والوقت والتكلفة والحد الأدنى من رأس المال المدفوع المتعلقة ببدء النشاط التجاري

حماية المستثمرين

مؤشر نطاق الإفصاح، نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة، سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى

استخراج تراخيص البناء

الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة باستخراج تراخيص البناء، وتوصيل خدمات المرافق

دفع الضرائب

عدد مدفوعات الضرائب، والوقت اللازم لإعداد الإقرارات وسداد الضرائب،

توظيف العاملين

مؤشر صعوبة التعيين – و ساعات العمل – ومؤشر تسريح العمالة الزائدة، و تكلفة تسريح العمالة

التجارة عبر الحدود

المستندات والوقت والتكلفة المتعلقة بإتمام التصدير والاستيراد

تسجيل الملكية

الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بنقل ملكية عقار تجاري

إنفاذ العقود

الإجراءات والوقت والتكلفة المتعلقة بتسوية نزاع تجاري

الحصول على الائتمان

مؤشر قوة الحقوق القانونية ومؤشر عمق المعلومات الائتمانية

تصفية النشاط التجاري

معدل استرداد الدين في حالات الإفلاس

اختبار قوة العلاقة بين ترتيب سهولة الأعمال و مؤشرات بيئة الأعمال

بمان البيانات المبينة في الجدول10 هي عبارة عن ترتيب لمجموعة من المؤشرات الدالة على عناصر بيئة الأعمال في الجزائر و من اجل توضيح قوة العلاقة بين ترتيب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر و بعض مؤشرات بيئة الأعمال فانه من الأحسن استعمال معامل ارتباط Spearman الذي يناسب هذا النوع من المتغيرات و البيانات

يشير الجدول رقم 11 إلى قوة العلاقة بين بيئة الأعمال و المعبر عنها بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال و بعض المؤشرات الخاصة بممارسة الأعمال في الجزائر و ذلك استنادا على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال الصادرة الشركة المالية الدولية و البنك العالمي و ذلك ابتداءا من 2007 الى غاية 2014 و تم استثناء معطيات الخاصة بالتقارير الصادرة ابتداءا من سنة 2004 إلى غاية 2006 و ذلك لاختلاف معايير و مؤشرات تقييم بيئة الأعمال مقارنة بالتقارير الصادرة ابتداءا من سنة 2007 الى غاية 2014

وحسب الجدول رقم 11 يمكن أن نقسم العلاقة بين سهولة ببعض المؤشرات إلى ثلاث أقسام حيث أن القسم الأول يتضمن علاقة قوية جدا بين سهولة الأعمال و بعض المؤشرات و ذات دلالة إحصائية و القسم الثاني يتضمن العلاقة القوية و الغير دالة إحصائيا بين سهولة ممارسة الأعمال و بعض المؤشرات أما القسم الثالث فيتضمن عدم وجود علاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و بعض المؤشرات

الجدول رقم 11 قوة العلاقة بين ترتيب بيئة الأعمال و ترتيب بعض المؤشرات

طبيعة العلاقة	قيمة معامل الارتباط Spearman	مستوى الدلالة
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و بدء النشاط التجاري	**1.000**	**0.000**
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و حماية المستثمرين	**1.000**	**0.000**
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و التجارة عبر الحدود	**1.000**	**0.000**
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و تسجيل الملكية	**0.964**	**0.000**
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و تصفية النشاط التجاري	**0.964**	**0.000**
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و توظيف العاملين	0.949	0.051
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و إنفاذ العقود	**0.811**	**0.027**
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و استخراج التراخيص	0.750	0.052
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و الحصول على الائتمان	0.571	0.180
العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و دفع الضرائب	0.536	0.215

المصدر : من إعداد الباحث انطلاقا من برنامج SPSS

القسم الأول

و تشير نتائج ارتباط Spearman أن قيمة الارتباط بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و كل من مؤشر بدء النشاط و بين ترتيب سهولة الأعمال و حماية المستثمرين و بين ترتيب سهولة الأعمال و مؤشر التجارة عبر الحدود هو مساوي للواحد و قيمة مستوى المعنوية يساوي 0.000 و هذا مؤشر على وجود علاقة قوية بين ترتيب سهولة الأعمال و هذه المؤشرات

كما تشير نتيجة ارتباط Spearman بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و مؤشر تسجيل الملكية إلى قيمة معامل ارتباط Spearman مساويا ل 0.964 و هي قيمة عالية تدل على العلاقة القوية بين هذين المؤشرين و هذا في ظل مستوى معنوية قيمتها 0.000

أما بالنسبة للعلاقة بين ترتيب سهولة الأعمال في الجزائر و مؤشر إنفاذ العقود فقد بينت نتائج الارتباط إلى قيمة معامل Spearman تساوي 0.811 و قيمة مستوى المعنوية تساوي 0.027 و هي اقل من 0.05 و منه يمكن القول أن هناك علاقة قوية ذات دلالة إحصائية بين سهولة الأعمال و إنفاذ العقود

أما بالنسبة للعلاقة بين سهولة الأعمال و مؤشر تصفية النشاط التجاري فقد بين الجدول رقم أن قيمة معامل Spearman يساوي 0.964 و قيمة مستوى المعنوية يساوي 0.000 و هي اقل من 0.05 و هذا يدل على وجود علاقة دالة إحصائيا بين سهولة الأعمال و مؤشر تصفية النشاط التجاري

القسم الثاني

أما بالنسبة للمؤشرات التي تعبر على العلاقة القوية بينها و بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر لكن لم تكون لها دلالة معنوية اقل من 0.05 فهي تتمثل في مؤشر توظيف العاملين و مؤشر استخراج التراخيص حيث أن قيمة معامل Spearman للعلاقة بين ترتيب سهولة الأعمال مؤشر توظيف العاملين مساوية ل 0.949 و هي تعبر عن وجود علاقة قوية بينهما و قيمة معامل Spearman للعلاقة بين سهولة الأعمال و مؤشر استخراج التراخيص فتساوي 0.75

القسم الثالث

أما بالنسبة للعلاقة بين سهولة ممارسة الأعمال و دفع الضرائب فكانت قيمة معامل الارتباط Spearman مساويا ل 0.536 و مستوى الدلالة مساويا ل 0.215 و هو اكبر من 0.05 لذا لا يمكن القول ان هناك علاقة دالة إحصائيا بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و مؤشر دفع الضرائب

اما بخصوص العلاقة بين ترتيب سهولة ممارسة الأعمال و مؤشر الائتمان فقد عبر معامل ارتباط Spearman على قيمة قدرها 0.571 و مستوى الدلالة مساوية ل 0.180و هو اكبر من 0.000 لذا لا يمكن القول ان هناك علاقة دالة إحصائيا بين ترتيب سهولة الأعمال و مؤشر الائتمان

4 – تقييم المنتدى الاقتصادي العالمي لبيئة الأعمال في الجزائر:

و حسب منتدى العالمي للتنافسية فانه تم تحديد 12 أساس لتحقيق تنافسية الدول من بينها ثمانية أسس لها علاقة مباشرة ببيئة الأعمال و تتمثل فيما يلي المحيط المؤسساتي – البنية التحتية – الاقتصاد الكلي – الصحة و التعليم الابتدائي- التعليم العالي و التكوين المهني- كفاءة أسواق السلع – كفاءة سوق العمل – تطوير السوق المالي .[27]

الجدول رقم (12): أهم عوامل الخلل بالنسبة لبيئة الأعمال في الجزائر حسب منتدى التنافسية العالمي[28] 2012–2013

العامل	النسبة المئوية (حسب الترتيب التنازلي)
البيروقراطية (انعدام الكفاءة لدى الإدارة)	20.5%
الحصول على التمويل	15.7%
الفساد الإداري corruption	14%
تكوين غير ملائم لليد العاملة	8.1%
عدم كفاية البنية التحتية	8.1%
قوانين الضرائب	6.3%
عدم استقرار السياسات العمومية	4.9%
التضخم	4.5%
قانون العمل	4.3%
نقص في أخلاق المهنة ضمن المجتمع النشيط	3.5%
تنظيم سعر الصرف	3%
معدل الضرائب	2.4%
الانحراف و السرقات	2.4%
عدم كفاءة القدرات التكنولوجية	1.4%
نوعية و جودة الصحة العامة	0.8%

Klaus Schwab The Global Competitiveness Report2012–2013, World Economic Forum

حسب دراسة منتدى العالمي للتنافسية فان البيروقراطية تبقى على رأس المشاكل التي تعاني منها بيئة الأعمال في الجزائر بنسبة 20.5% ثم يليها مشكل الحصول على التمويل بنسبة 15.7% ثم مشكل الفساد الإداري و المعروف بالرشوة و المحسوبية بنسبة 14% و هو بالفعل الثالوث الخطير الذي يشكل نقطة سلبية في واقع الاقتصاد الجزائري و يساهم في استبعاد الاستثمار المحلى و هروب الاستثمار الأجنبي .

[27] Klaus Schwab - Global Competitiveness Report 2011–2012, World Economic Forum , p 4
[28] Klaus Schwab- The Global Competitiveness Report2012–2013, World Economic Forum , p 88

الجدول رقم(13): ترتيب بعض المؤشرات حسب المنتدى العالمي للتنافسية[29]

المؤشر	الترتيب
المحيط المؤسساتي	141
البنية التحتية	100
محيط الاقتصاد الكلي	23
الصحة و التعليم الابتدائي	93
التعليم العالي و التكوين المهني	108
كفاءة سوق االسلع	143
كفاءة سوق العمل	144
تطوير السوق المالي	142
التجديد	141
الاتصالات	144
التكنولوجيا	133
حجم السوق	49

Klaus Schwab The Global Competitiveness Report2012–2013 Insight Report, World Economic Forum

حسب الجدول رقم (11) فان كل مؤشرات التنافسية العالمية للجزائر هي في الحضيض مقارنة بالدول الأخرى مع العلم أن هذا التقييم هو بالنسبة ل 144 دولة و هذا يعني أن الجزائر احتلت آخر ترتيب لبعض المؤشرات مثل مؤشر سوق العمل144 و الاتصالات 144في حين أن بعض المؤشرات الأخرى كانت تقارب المرتبة الأخيرة بنقطة آو ثلاث نقاط مثل مؤشر كفاءة سوق السلع 143و مؤشر تطوير السوق المالي142 و مؤشر المحيط المؤسساتي 141و إذا ما سلمنا بدقة و مصداقية هذه الدراسة و التقييم فان على الجزائر أن تعلن حالة الطوارئ و أن تجند كل طاقاتها و إمكانيتها المادية و المعرفية من اجل تصحيح هذه الوضعية السيئة لبيئة الأعمال لأنه لا قدر الله إذا ما استمرت هذه الدراسات الاقتصادية الدولية في هذا التقييم و احتلال الجزائر للمراتب الأخيرة من خلال هذه المؤشرات و نظرا لاعتمادنا الكبير على قطاع المحروقات فان أي هزة او خلل أو تدهور لأسعار البترول فان الاقتصاد الجزائري سيتعرض للانهيار و الإفلاس و ما دولة اليونان عنا ببعيد .

ثالثا الدراسة الميدانية:

من اجل تقييم بيئة الأعمال في الجزائر قمنا بإجراء دراسة ميدانية شملت 25 مؤسسة اقتصادية تنشط في ولايتين بالغرب الجزائري و هما ولاية وهران و ولاية تلمسان .

1 –وصف خصائص عينة الدراسة

تم وصف خصائص عينة الدراسة بناءا على متغيرات الحجم و الشكل القانوني و طبيعة النشاط الاقتصادي .

و فيما يتعلق بخصائص العينة المدروسة المتكونة من 25 مؤسسة من حيث الشكل القانوني فان 72% منها يتبع شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة SARL أما 28% من العينة المدروسة فإنها تتبع بقية الأشكال القانونية للمؤسسات مثل شركة ذات الأسهم SPA والشركة ذات المسؤول الوحيد EURL .

أما فيما يخص طبيعة نشاط المؤسسات للعينة المدروسة فإنها تنقسم إلى قطاع الصناعات الغذائية بنسبة 28% و القطاع الصناعي بنسبة 52% و قطاع الخدمات بنسبة 20% .

أما فيما يتعلق بحجم المؤسسات المدروسة فان 44% منها تشغل من 1 إلى 49 عامل و 40% منها يشغل من 50 إلى 250 عامل و 16% منها يشغل أكثر من 250عامل.

[29] Klaus Schwab The Global Competitiveness Report2012–2013 Insight Report, World Economic Forum ,p8

و تم توزيع استمارة متكونة من 21 سؤال تخص بيئة الأعمال في الجزائر و قد شملت أسئلة الاستبيان المجالات التالية (النظام البنكي – المؤسسات المالية الأخرى– الحصول على القروض – معدل الفائدة – العقار الصناعي – رخصة البناء – تسجيل العقود – المعلومة الاقتصادية – الإدارة الوصية – قانون الاستثمارات –إجراءات محاربة الفساد الإداري – إمكانية منح المؤسسات للصفقات العمومية – منظمات أرباب العمل – البنية التحتية – النظام القضائي – إدارة الجمارك – مدة التصدير – مدة الاستيراد – إجراءات التصدير – إجراءات الاستيراد– إدارة الضرائب).

1 – **نتائج الدراسة :**

2 تبين من خلال قراءة نتائج الاستبيان أن هناك اتجاهان في تقييم المؤسسات لبيئة الأعمال في الجزائر حيث أن الاتجاه الأول له نظرة سلبية بدرجة كبيرة تجاه بعض مؤشرات بيئة الأعمال أما الاتجاه الثاني فكان له تقييم متوازن اتجاه المؤشرات الأخرى لبيئة الأعمال في الجزائر .

الاتجاه الأول التقييم السلبي لبيئة الأعمال بدرجات متفاوتة

الجدول رقم (14): التقييم السلبي لبيئة الأعمال بدرجات متفاوتة

السؤال	التقييم
النظام البنكي	سيئ جدا بنسبة 12% و سيئ بنسبة 24% و مقبول بنسبة 52 % و جيد بنسبة 8%
المؤسسات المالية الأخرى	سيئ جدا بنسبة 8% و سيئ بنسبة 20% و مقبول بنسبة 56 % و جيد بنسبة 4%
الحصول على الصفقات العمومية	سيئ جدا بنسبة 12% و سيئ بنسبة 28% و مقبول بنسبة 48 % و جيد بنسبة 4%
النظام القضائي	سيئ جدا بنسبة 8% و سيئ بنسبة 40% و مقبول بنسبة 24 % و جيد بنسبة 4%
قانون الاستثمارات	سيئ بنسبة 8% و مقبول بنسبة 56 % و جيد بنسبة 16%
إدارة الجمارك	سيئ جدا بنسبة 20% و سيئ بنسبة 20% و مقبول بنسبة 44 % و جيد بنسبة 4%
مدة التصدير	سيئ جدا بنسبة 24% و سيئ بنسبة 16% و مقبول بنسبة 16 %
منظمات ارباب العمل	سيئ جدا بنسبة 4% و سيئ بنسبة 28% و مقبول بنسبة 40 % و جيد بنسبة 16%
إجراءات التصدير	سيئ جدا بنسبة 24% و سيئ بنسبة 8% و مقبول بنسبة 28 % و جيد بنسبة 4%
إجراءات الاستيراد	سيئ جدا بنسبة 12% و سيئ بنسبة 20% و مقبول بنسبة 40 % و جيد بنسبة 20%
إدارة الضرائب	سيئ جدا بنسبة 16% و سيئ بنسبة 12% و مقبول بنسبة 48 % و جيد بنسبة 20%
مدة الاستيراد	سيئ جدا بنسبة 16% و سيئ بنسبة 24% و مقبول بنسبة 48 %
الإدارة الوصية	سيئ جدا بنسبة 12% و سيئ بنسبة 24% و مقبول بنسبة 32 % و جيد بنسبة 8%
تسجيل العقود	سيئ جدا بنسبة 8% و سيئ بنسبة 16% و مقبول بنسبة 48 % و جيد بنسبة 16%
رخصة البناء	سيئ جدا بنسبة 20% و سيئ بنسبة 32% و مقبول بنسبة 28 % و جيد بنسبة 8%
الحصول على القروض	سيئ جدا بنسبة 4% و سيئ بنسبة 24% و مقبول بنسبة 56 % و جيد بنسبة 16%

الاتجاه الثاني التقييم السلبي لبيئة الأعمال بدرجة كبيرة :

معدل الفائدة :حسب الشكل رقم(01)فانه من خلال إجابات المؤسسات فان تقييمهم لمعدل الفائدة في الجزائر كان سيئ جدا بنسبة 16% و سيئ بنسبة 48% و مقبول بنسبة 12 % و جيد بنسبة 16%.

الشكل رقم (01) :تقييم المؤسسات لمعدل الفائدة

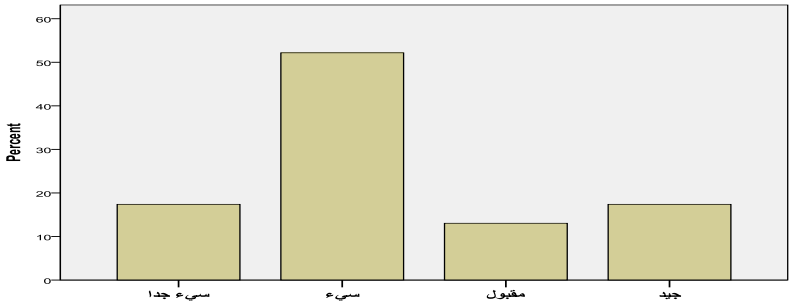

العقار الصناعي

:حسب الشكل رقم(02)من خلال إجابات المؤسسات فان تقييمهم للعقار الصناعي في الجزائر كان سيئ جدا بنسبة 32% و سيئ بنسبة 32% و مقبول بنسبة 24 % .

الشكل رقم(02) :تقييم المؤسسات للعقار الصناعي

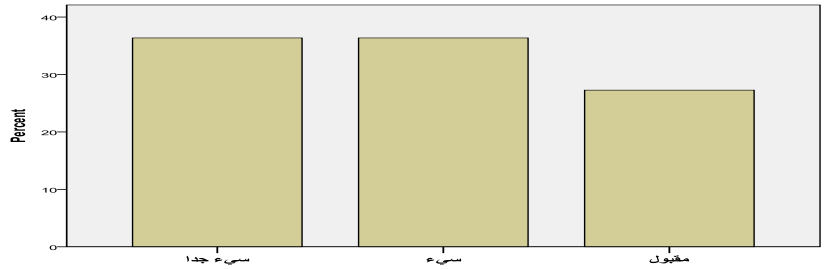

المعلومة الاقتصادية :

حسب الشكل رقم 03)) من خلال إجابات المؤسسات فان تقييمهم للمعلومة الاقتصادية في الجزائر كان سيئ جدا بنسبة 16% و سيئ بنسبة 48% و مقبول بنسبة 24 % و جيد بنسبة 8%.

الشكل رقم(03) : تقييم المؤسسات للمعلومة الاقتصادية

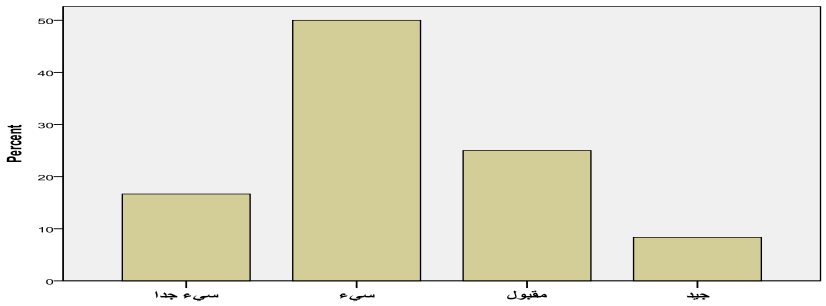

الإجراءات الحكومية للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري

حسب الشكل رقم (04)من خلال إجابات المؤسسات فان تقييمهم لتفشي ظاهرة الفساد الإداري في الجزائر كان سيئ جدا بنسبة 68% و سيئ بنسبة 12% و مقبول بنسبة 8 %.

الشكل رقم(04) :تقييم الإجراءات الحكومية للقضاء على ظاهرة الفساد الإداري

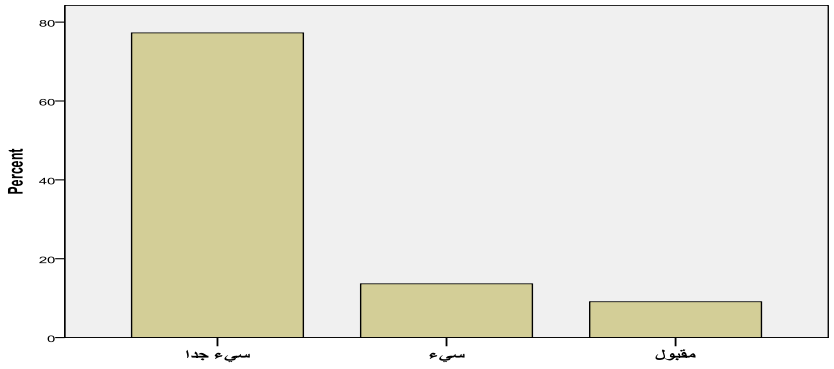

البنية التحتية

حسب الشكل رقم (05)من خلال إجابات المؤسسات فان تقييمهم للبنية التحتية و المتمثلة في الكهرباء و الطرقات في الجزائر كان سيئ جدا بنسبة 24% و سيئ بنسبة 32% و مقبول بنسبة 28 % و جيد بنسبة 8%.

الشكل رقم (05) :تقييم المؤسسات للبنية التحتية

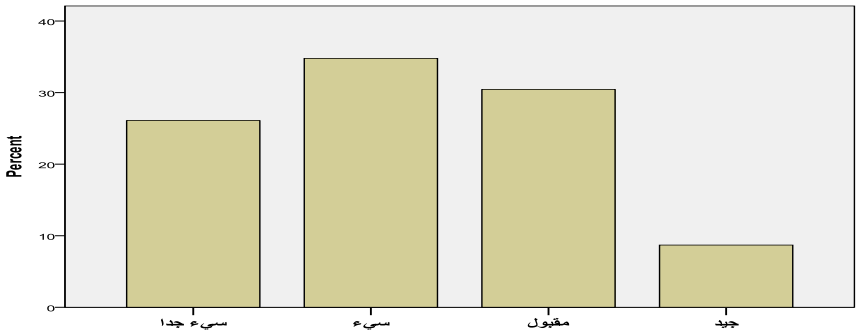

اختبار الفرضيات

:و من اجل تحليل أكثر عمقا لنتائج هذه الدراسة قمنا بطرح بعض الفرضيات واثبات صحتها أو نفيها و تتمثل فيما يلي:

الفرضية الأولى :

H0 : تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن وضعية النظام المالي الجزائري هي ملائمة.

H1 : تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن وضعية النظام المالي الجزائري هي غير ملائمة

.

اختبار الفرضية الأولى :

يتضح من الجدول رقم (15) ان متوسط هذا المحور قدر ب 2.4583 و هو اصغر من متوسط القياس المستخدم و هو3 = Test Value و من خلال الجدول رقم (16) يتضح أن مستوى الدلالة (0.001) هو اقل من 0.05 و بذلك فإننا نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1 التي تنص بان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعتبر وضعية النظام المالي في الجزائر هي غير ملائمة.

الجدول رقم (15) : الوصف الاحصائي للعينة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
النظام المالي	24	2.4583	.73598	.15023

الجدول رقم (16) : نتائج اختبار العينة الأحادية

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
النظام المالي	-3.606-	23	.001	-.54167-	-.8524-	-.2309-

الفرضية الثانية :

H0: تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية وضعية الإدارة العمومية في الجزائر أنها ملائمة.

H1 : تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن وضعية الإدارة العمومية في الجزائر أنها غير ملائمة.

اختبار الفرضية الثانية:

الجدول رقم (17) : الوصف الإحصائي للعينة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الادارة العمومية	24	2.3834	.53816	.10985

الجدول رقم(18) : نتائج اختبار العينة الأحادية

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
الادارة العمومية	-5.613-	23	.000	-.61657-	-.8438-	-.3893-

يتضح من خلال الجدول رقم(17)أن متوسط هذا المحور قدر ب 2.3834 و هو اصغر من متوسط القياس المستخدم و هو Test Value = 3 كما يتضح من خلال الجدول رقم (18)أن قيمة مستوى الدلالة (0.000) هو اقل من 0.05 و بذلك فإننا نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1 التي تنص بان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعتبر ان وضعية الإدارة العمومية في الجزائر هي غير ملائمة.

الفرضية الثالثة :

H0 : تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن الإجراءات الإدارية في الجزائر هي ملائمة.

H1: تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن الإجراءات الإدارية في الجزائر هي غير ملائمة.

اختبار الفرضية الثالثة : يتضح من خلال الجدول رقم (19)أن متوسط هذا المحور قدر ب 2.5347 و هو اصغر من متوسط القياس المستخدم و هو3 = Test Value كما يتضح من خلال الجدول رقم (20)أن قيمة مستوى الدلالة (0.001) هو اقل من 0.05 و بذلك فإننا نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1 التي تنص بان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعتبر أن الإجراءات الإدارية في الجزائر هي غير ملائمة.

الجدول رقم (19) : الوصف الإحصائي للعينة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
الاجراءات الادارية	24	2.5347	.63127	.12886

الجدول رقم(20) : نتائج اختبار العينة الأحادية

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الإجراءات الإدارية	-3.611-	23	.001	-.46528-	-.7318-	-.1987-

الفرضية الرابعة:

H0 : تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن إجراءات التجارة الخارجية هي ملائمة

H1: تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن إجراءات التجارة الخارجية هي غير ملائمة.

بما أن بيانات هذا المحور لا تتبع التوزيع الطبيعي لذا سنلجأ إلى استخدام اختبار Wilcoxon لاختبار هذه الفرضية .

نلاحظ من خلال الجدول رقم(21)أن عدد الفروق السالبة بين البيانات و الوسيط هي 3 و التي تشير إلى بيانات المحور التي هي اكبر من قيمة الوسيط وان الفروق الايجابية بين البيانات و الوسيط هي 13 أي أن الوسيط في هذه الحالات اكبر من بيانات هذا المحور و 7 حالات لا يوجد فيها فروق.

و بمان الفروق الايجابية التي تشير إلى أن الوسيط هو اكبر من بيانات هذا المحور هي تفوق بقية الفروق الأخرى و قيمة مستوى الدلالة يساوي 0.003 و هو اقل من 0.05 و هذا يعني قبول الفرضية H1 التي تنص على أن المؤسسات الاقتصادية تعتبر أن إجراءات التجارة الخارجية هي غير ملائمة.

Wilcoxon Signed Ranks Test

الجدول رقم(21) : Ranks

		N	Mean Rank	Sum of Ranks
median – إجراءات التجارة الخارجية	Negative Ranks	3	3.67	11.00
	Positive Ranks	13	9.62	125.00
	Ties	7		
	Total	23		

الفرضية الخامسة:

H0 : تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن وضعية البنية التحتية في الجزائر هي ملائمة.

H1: تعتبر العينة المدروسة من المؤسسات الاقتصادية أن وضعية البنية التحتية في الجزائر هي غير ملائمة.

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
البنية التحتية	-5.376-	23	.000	-.87500-	-1.2117-	-.5383-

اختبار الفرضية الخامسة :

يتضح من الجدول رقم(22) أن متوسط هذا المحور قدر ب 2.1250 و هو اصغر من متوسط القياس المستخدم و هو Test Value = 3 كما يتضح من خلال الجدول رقم(23) أن قيمة مستوى الدلالة (0.000) هو اقل من 0.05 و بذلك فإننا نرفض الفرضية H0 و نقبل الفرضية H1 التي تنص بان المؤسسات الاقتصادية في الجزائر تعتبر أن البنية التحتية في الجزائر هي غير ملائمة.

الجدول رقم (22) : الوصف الإحصائي للعينة

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
البنية التحتية	24	2.1250	.79741	.16277

الجدول رقم(23) : نتائج اختبار العينة الأحادية

و كخلاصة لهذه الدراسة يتبين أن المؤسسات الاقتصادية تعتبر أن بيئة الأعمال في الجزائر هي غير ملائمة و خاصة في المجالات التالية النظام المالي – البنية التحتية –الإجراءات الإدارية – الإدارة الجزائرية – إجراءات التجارة الخارجية

الخاتمة :

إن القراءة السريعة و البسيطة لدراسات كل المؤسسة المالية الدولية و المنتدى العالمي للتنافسية و من خلال الدراسة الميدانية التي تم القيام بها لعينة صغيرة لبعض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر يتبين أن أمام الجزائر الكثير للقيام به من اجل إصلاح و تطوير بيئة الأعمال في الجزائر لذا فانه على الإدارة الوصية أن تتدارك الأمر و أن تقوم بإجراءات استعجاليه من اجل إصلاح و تطوير بيئة الأعمال في الجزائر حتى لا نبتعد كثيرا على نظرائنا في المغرب العربي و أن نحضر أنفسنا بجدية لما بعد اقتصاد المحروقات.

المراجع باللغة العربية :

1. صالح عبد الرضا رشيد إحسان دهش جلاب –الإدارة الإستراتيجية مدخل تكاملي – دار المناهج للنشر و التوزيع 2008
2. طاهر محسن الغالبي ,وائل محمد صبحي إدريس –الإدارة الإستراتيجية منظور منهجي متكامل– دار وائل للنشر الطبعة الأولى 2007
3. فلاح حسن عداي الحسيني –الإدارة الإستراتيجية مفاهيمها مداخلها عملياتها المعاصرة – دار وائل للنشر– الطبعة الثانية 2006
4. القانون رقم 01 –18 المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001 و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
5. محمد سمير احمد –الإدارة الإستراتيجية و تنمية الموارد البشرية –دار المسيرة الطبعة الأولى 2009
6. مؤسسة التمويل الدولية– دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة – 2009
7. وزارة الاستثمار و الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة– نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة 2012

باللغة الأجنبية :

8. IFC – Interpretation Note on Small and Medium Enterprises and Environmental and Social Risk Management – 2012
9. International finance corporation – The sme banking knowledge guide -2010
10. European Commission – SME definition User guide and model declaration-2005
11. Klaus Schwab – Competitiveness Report 2011–2012 , World Economic Forum
12. Klaus Schwab The Global Competitiveness Report 2012–2013, World Economic Forum
13. M. C. BELMIHOUB – *Le comportement de l'entrepreneur privé face aux contraintes institutionnelles : approche à partir de données d'enquêtes et de panels sur la PME privée en Algérie* – Colloque International : « Création d'entreprises et territoires » Tamanrasset : 03 et 04 Décembre 2006 Communication de, ENA, CREAD Algérie .
14. Masato Abe – Michael Troilo – J.S. Juneja – Sailendra Narain – Policy Guidebook for SME Development in Asia and the Pacific United Nations – United Nations Economic and Social Commission for Asia and the Pacific– 2012
15. OECD – Effective policies for small business a guide for the policy review process and strategic plans for micro, small and medium enterprise development – 2004
16. Samy BENNACEUR, Adel BEN YOUSSEF, Samir GHAZOUANI, Hatem M.HEN Evaluation des politiques de Mise à niveau des entreprises de la rive sud de la méditerranée : les cas de l'Algérie, l'Egypte, le Maroc et la Tunisie – F E M I S E R E S E A R C H P R O G R A M M E 2006-2007
17. Strategor – politique générale de l'entreprise –4edition Dunod, 2005
18. United Nations Economie Commission for Africa Office for North Africa – SMEs actors for Sustainable Development in North Africa-2008
19. World Bank and the International Finance Corporation – Smarter Regulations for Small and Medium-Size Enterprises– doing business 2013
20. World Economic Forum – The Arab World Competitiveness Report – 2013.